

التقاضي الإلكتروني في الأنظمة القانونية المقارنة

مغنية داودي (1)،

(1) طالبة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر المرافق العمومية والتتمية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر).

البريد الإلكتروني: daoudimagg@gmail.com

الملخص:

يعد التقاضي الإلكتروني آلية إلكترونية حديثة فرضته التكنولوجيا المعاشة، لذا كان لزاما على الدول الغربية والعربية إتباعه وتسخير كل السبل القانونية، المادية والبشرية لضمان نجاحه والاستفادة من مزايا الخدمة الإلكترونية المعروفة بجودتها في وقت قياسي. من هذا المنطلق فإن دولة الجزائر، على الرغم من أن هذا النوع من التقاضي يتميز بحداثة استعماله، إلا أنها لم تدخر جهدا في سبيل تكريسها، بدليل مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 باعتباره أول نص قانوني دولي يقر بفكرة التقاضي الإلكتروني كضمانة لحماية الخصوم والدليل، من ثم تبعه سن لجملة من القوانين، مثل القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، وكذا تعديل القواعد الإجرائية الجزائية بموجب الأمر رقم 02-15 حتى تتلاءم ومقتضيات هذه الآلية، تطلعا منها لبلوغ أهداف التقاضي الإلكتروني، مع مراعاة خصوصية مرفق القضاء المتميز بأحكامه مختلفة الأثر المرتبطة بطبيعة النزاع، فقد كشف الواقع العملي أن تطبيقاته كذلك عند الدول تضيق وتوسع.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر، التقاضي الإلكتروني، قانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، أنواع وشروط، تطبيق الدول، خصوصية مرفق القضاء.

تاريخ إرسال المقال: 2024/08/23، تاريخ قبول المقال: 2024/11/26، تاريخ نشر المقال: 2024/12/21

لتحميل المقال: مغنية داودي، "التقاضي الإلكتروني في الأنظمة القانونية المقارنة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 02، السنة 2024، ص ص 164-179.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: داودي مغنية، daoudimagg@gmail.com

Electronic Litigation in Comparative Legal Systems

Abstract:

Electronic litigation is a modern electronic mechanism imposed by current harness all legal, material and human means to ensure its success and benefit from the technology, so it was imperative for Western and Arab countries to follow it and harness all legal, material and human means to ensure its success and benefit from the advantages of the electronic service known for its quality in record time. From this standpoint, the State of Algeria, despite its modern use, has spared no effort, as evidenced by its ratification of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime under Presidential Decree No 02-55, as the first international legal text that recognizes the idea of electronic litigation as a guarantee to protect opponents and evidence. This was followed by the enactment of a set of laws, such as Law No15 -03 on the modernization of justice and the amendment of criminal procedural rules in accordance with Order No15 -02 to be compatible with the requirements of this mechanism, in an effort to achieve the goals of electronic litigation, while taking into account the specificity of the judicial service distinguished by its provisions of various effects related to the nature of the dispute. Practical reality has revealed that its applications in countries are also narrowing and expanding.

Keywords:

Algeria, electronic litigation, Law No 15-03 on the modernization of justice, types and conditions, application by countries, specificity of the judicial system.

La justice électronique dans les systèmes juridiques comparés

Résumé :

La justice électronique est un mécanisme moderne imposé par les avancées technologiques. Ainsi, les pays occidentaux et arabes ont dû l'adopter et mobiliser toutes les ressources légales, matérielles et humaines nécessaires pour assurer son succès et bénéficier de la qualité et de la rapidité de ce service électronique.

À ce titre, bien que l'utilisation de la justice électronique soit récente en Algérie, le pays n'a ménagé aucun effort, comme en témoigne sa ratification de la Convention des Nations-Unies contre la criminalité transnationale organisée par le décret présidentiel n° 02-55. Ce texte juridique international reconnaît pour la première fois la justice électronique comme une garantie de protection des parties et des preuves.

Par la suite, plusieurs lois ont été promulguées, notamment la loi n° 15-03 relative à la modernisation de la justice et la modification des règles de procédure pénale selon l'ordonnance n° 15-02, afin de s'adapter aux exigences de ce mécanisme. L'Algérie aspire ainsi à atteindre les objectifs de la justice électronique, tout en tenant compte des spécificités du système judiciaire, caractérisé par des jugements ayant des impacts variés selon la nature des litiges. L'expérience pratique a montré que l'application de la justice électronique varie d'un pays à l'autre.

Mots-clés :

Algérie, justice électronique, loi n° 15-03 relative à la modernisation de la justice, types et conditions, application dans les pays, spécificités du système judiciaire.

مقدمة

في أعقاب السنوات الأخيرة شهد مرفق القضاء تغيرا في الطريقة التقليدية للتقاضي، بحيث تم استعمال ما أُصطلح عليه بالتقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد الذي يشكل تحديا له بالنظر للخصوصية التي ينفرد بها سواء من حيث طبيعة النزاع والحكم الصادر بشأنها، بالإضافة إلى القوانين المطبقة تجسيدا لمبدأ سيادة الدول، قد يكون السبب ذاته وراء الاختلاف في الاستعمال عند الدول سواء الوطنية أو العربية أو الغربية، مثلا تونس جعلت استعمالها مقتصرًا على القضايا الجزائية فقط بموجب نصوص خاصة، نفس الوضع في البرازيل بتطبيق الآلية الإلكترونية للتقاضي على حوادث السير البسيطة فقط، أما في الصين فإن الاستعمال الضيق لها بإقليم شانغهاي بمدينة زيبو الذي لم يؤثر على كثرة الأحكام الصادرة بها التي وصلت إلى 1000 حكم إلكتروني كدلالة على نجاحها، في حين الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهد استعمال التقاضي الإلكتروني بها بداية بالدعاوى المدنية في ولاية كاليفورنيا، أما بدولة الجزائر فإن أسلوب التقاضي الإلكتروني لا يزال يتميز بحداثة استعماله، رغم المساعي الجادة التي تبذلها، كمصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير 2002م، إذ تعد أول قانون دولي يتطرق وينص على فكرة التقاضي الإلكتروني بالمادة 18 في بندها 18 معتبرا إياها آلية ضامنة لما توفره من حماية للخصوم والأدلة من الخطورة التي قد تعتري المحاكمة الحضرية، فكان ذلك بمثابة محفز لها لصدور قوانين داخلية تؤكد أهميتها، مثل قانون رقم 03-15 مؤرخ في: 10 فبراير 2015م المتعلق بعصنة العدالة، والأمر رقم 02-15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، تماشيا مع مقتضيات وتطبيقات هذا الأسلوب الحديث في التقاضي، ليتم تجسيده فعليا من خلال المحاكمات الإلكترونية بالجزائر، نذكر أول محاكمة إلكترونية داخلية تمت يوم 07 أكتوبر 2015 بقسم

الجنح بمحكمة القليعة ، أما دوليا مثل: المحاكمة الإلكترونية التي تمت بين مجلس قضاء المسيلة ومجلس نانثير بفرنسا.

لذا فإنه تبين مما سبق ذكره وجود تباين في الاستعمال للتقاضي الإلكتروني بين الدول، لذلك كان لزاما التطرق إلى تجارب هذه الدول وعرض خبراتها حتى تتوضح مفاهيمه وأساليبه التي تتطلب الدقة في التقنيات والمهارة في التنفيذ، من خلال المعالجة لإشكالية المقال المتمثلة في: ما مدى تطبيق التقاضي الإلكتروني عند الدول؟

للإجابة على هذه الإشكالية اتبعت المنهج التحليلي الاستدلالي مقسمة خطة الدراسة إلى مبحثين، الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني، والثاني: تطبيقات التقاضي الإلكتروني.

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

تميزت التكنولوجيا الحديثة بالتسارع في تطورها الذي شمل كل المجالات بما فيها القضاء، لذا فإنه لمعرفة مفهوم التقاضي الإلكتروني يتعين التطرق إلى: تعريفه، نشأته، شروطه وأنواعه في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني ونشأته

من أجل تحديده ومعرفة مدلوله يستلزم التطرق إلى: تعريفه ونشأته في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني

تتميز تعاريف التقاضي الإلكتروني بالتنوع، يظهر ذلك في الأوصاف التي نسبت إليه عند شرح تعاريفه كل على حدة بين: السلطة، الحماية والوسيلة، فيما يلي توضيح ذلك.

أولا-التقاضي الإلكتروني هو السلطة:

هناك من اعتبر التقاضي الإلكتروني سلطة تمنح للقضاء بوسائل إلكترونية من أجل تبسيط الإجراءات، هذه السلطة تتكون من مجموعة متخصصة من القضاء النظامين المعهود لهم نظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية باستعمال وسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل،

تعتمد في ذلك على منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية عند نظرها للدعوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام، بهدف الوصول لفصل سريع في الدعوى وتقديم التسهيلات للمتقاضين¹.

ثانياً-التقاضي الإلكتروني هو الحماية:

منهم من وصفه بالحماية القضائية، حيث تتم عن طريق استعمال وسائل إلكترونية، أي تجسيد الحماية القضائية باستخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، بالاعتماد بطبيعة الحال على إجراءات تقنية، هذه الأخيرة تضمن تحقيق مبادئ ضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات، تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع ضرورة مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية².

ثالثاً-التقاضي الإلكتروني هو الوسيلة:

هناك من يرى بأن التقاضي الإلكتروني هو وسيلة لنقل المستندات، أي طريقة أو أسلوب للتحويل الإلكتروني المنصب على مستندات التقاضي إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، إذ يتم فحص هذه المستندات بواسطة موظف مختص في ذلك، كما يتم إصدار قرار بشأن القبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي حتى يكون على علم بالتصرفات الصادرة بشأن هذه المستندات³. بالتالي فإن التعاريف الموضحة أعلاه، تتفق على أن التقاضي الإلكتروني وسيلة إلكترونية وليست ورقية. وبعد تمام الحديث عن تعريفه بقي التكلم عن نشأته في الفرع الثاني الموالي.

الفرع الثاني: نشأة التقاضي الإلكتروني

يرجع ظهور التقاضي الإلكتروني إلى عام 1996م، عند إجماع كل من: قانون القضاء، جمعية التحكيم الأمريكية، المركز الوطني للأبحاث المعلوماتية ومركز القانون وقواعد المعلومات على تنفيذ برنامج القاضي الافتراضي من أجل تسوية الخصومات المتعلقة بالأنترنت، بحيث يخضع قرار القاضي لقبول الأطراف حتى

¹ عبد المجيد بكر، عصمت، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2015، ص 514.

² منديل، أسعد فاضل، التقاضي عن بعد -دراسة قانونية-، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، سنة 2014، ص 4.

³ إبراهيم خالد ممدوح، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2008، ص 13.

يكتسب قيمته القانونية، مع الإشارة إلى أن هذه العملية تمت بدون مقابل⁴، بتوافر بطبيعة الحال لشروطه وأنواعه، التالي بيانها في المطلب الثاني أدناه.

المطلب الثاني: شروط التقاضي الإلكتروني وأنواعه

العمل عن طريق التقاضي الإلكتروني له شروط وأنواع، لذا سيتم شرحهما في فرعي هذا المطلب على التوالي.

الفرع الأول: شروط التقاضي الإلكتروني

للتقاضي الإلكتروني شروط ثلاث، فرضها القانون الدولي لاسيما في مسألة المساعدة القضائية، تتمثل في:

أولاً- عدم التعارض مع النظام الداخلي للدولة:

عدم مساسه عند تطبيقه مع قانون الدولة المطلوب منها ذلك، ورد ذلك بموجب الفقرة الثانية من أحكام المادة 9 من البرتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية:

«La partie requise consent à l'audition par vidéo conférence pour autant que le recours à cette méthode ne soit pas contraire aux principes fondamentaux de son droit et à condition qu'elle dispose des moyens techniques permettant d'effectuer l'audition»⁵.

هو السبب الذي يسمح لهذه الدولة الاعتراض على تنفيذه لمساسه بقانونها الداخلي

ثانياً- توافر الوسائل المساعدة على استخدام آلية التقاضي الإلكتروني:

يجب توفر الوسائل التقنية والفنية التي تسمح للدولة بتنفيذ الإجراء، في حالة انعدام وجودها يمكن لهذه الدولة الرفض لعدم توافر هذه الإمكانيات، كما لهذه الأخيرة أن تستفيد من مساعدة الدولة الطالبة للتقاضي الإلكتروني عن بعد، أي كانت صور هذه الاستفادة سواء كانت على سبيل إعارة أو هبة⁶.

⁴ المنزلوي صلاح، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دارالجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 163، 164.

⁵ Voir : le contenu du "projet du 2 ème protocole Additionnel à la convention Européenne d'entraide judiciaire en matière pénale », sur le lien <https://rm.coe.int/09000016804f87db>

⁶ عمر سالم، الإنابة القضائية الدولية في المسائل الجنائية، دراسة مقارنة، دارالنهضة العربية، مصر، 2001، ص 197.

« Si la partie requise ne dispose pas des moyens techniques permettant une vidéo conférence, la partie requérante peut les mettre à la disposition de la partie requise avec l'accord de cette dernière".

ثالثا - حصر استخدام آلية التقاضي الإلكتروني على أدلة إثبات معينة:

يظهر ذلك باقتصارها على سماع الشهود والخبراء المقيمين بأماكن مختلفة، تستعمل هذه الخاصية من أجل تقاضي الإشكالات القانونية⁷ على الصعيد الدولي، لاسيما صعوبة التنقل وخطورته، تعد بمثابة ضمانات قانونية لحماية الدليل من الاندثار أو التعدي.

الفرع الثاني: أنواع التقاضي الإلكتروني

للتقاضي الإلكتروني أربع أنواع⁸، تتمثل في:

أولاً - التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام الاتصال من نقطة أخرى:

يتم الاتصال عن بعد من قاعة المحكمة بمكان تواجد المتهم أو الشاهد، تتميز هذه العملية ببساطتها لقلة احتمال وقوع المشاكل بها على اختلاف سواء التقنية أو الفنية.

ثانياً - عن طريق نظام السويتش أو المتحدث النشط:

تتميز هذه الطريقة بتعدد الأمكنة المتصلة بها عن بعد بين المحكمة وباقي الأطراف، تظهر صورة واحدة للمتحدث حتى ولو تعددوا وتعددت أمكنة تواجدهم لذا فإنه يتطلب لنجاحها توافر تقنيات دقيقة.

ثالثاً - نظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد:

يتم الاتصال بين خمس أماكن، تتميز ببعدها الجغرافي عن بعضها، تتمثل هذه الأمكنة في: مكان تواجد المحكمة وأمكنة باقي الأطراف وهم: المتهم، الضحية، الشهود وغيرهم، توجد بمكان تواجد كل منهم شاشة عرض

⁷ المرجع نفسه، ص 193.

⁸ شديفات صفوان محمد، "التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية video conference"، دراسات، علوم الشريعة والقانون، مجلد 41، عدد 1، سنة 2015، ص ص 354، 355.

تسمح لهم بسماع صوت من يتكلم، لذا يتطلب هذا النظام توافر إمكانيات عالية الجودة والدقة حتى تكفل العملية الإلكترونية بنجاح.

رابعاً- نظام الحضور المستمر المتقدم:

يتم الاتصال عن بعد بين المحكمة وباقي الأماكن المتواجدة بها الأطراف مهما كان عددهم، يتم تقسيم كل شاشة إلى أربع أقسام على النحو التالي: القسم الأول منها تتم به المحاكمة، قسمين متصلين بمكانين من الأماكن المتصلة بهذه القاعة، أما رابع قسم فهو خاص بالطرف المتكلم بصوت عال من أطراف القضية. نخلص إلى أن التقاضي الإلكتروني بضوابطه الدولية وتنوع سبله يسعى إلى ضمان التعاون الدولي في مكافحة الجريمة ومعاينة الجناة، لذا سيتم التطرق إلى التقاضي الإلكتروني المقارن في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: التقاضي الإلكتروني المقارن

تسابت الدول سواء العربية أو الغربية إلى العمل بهذه الآلية، لذا سيتم الحديث في المطلبين الأول والثاني عن نماذج التقاضي الغربي ثم العربي.

المطلب الأول: نماذج التقاضي الإلكتروني الغربي

يتناول هذا المطلب بعض النماذج المميزة⁹ في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: التقاضي الإلكتروني: نماذج آسيوية

تقتصر هذه الدراسة على دولتي الصين وسنغافورة الواقعتين في قارة آسيا، بتوضيح لكل منهما على حدة كما يلي:

أولاً- التقاضي الإلكتروني في الصين:

تم إقامة محكمة إلكترونية بإقليم شانغهاي بمدينة زيبو، تقتصر بها المحاكمات على مواطني هذا الإقليم¹⁰، يتم الاعتماد فيها على حاسوب، يحفظ به القوانين وظروف الإدانة المحتملة والإدانات السابقة، تتم المحاكمة

⁹ SHERYL Jackson, Deakin law review, NEW challenges for litigation in the electronic age, n01, 2007, p. 81.

¹⁰ الشريعة , حازم محمد, التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 152.

بواسطة قرصين (CD) قام أطراف النزاع بتحميلها كل ما يخصهم من: طلبات ودفع ودفاع، يتم إيداع هذين القرصين في الحاسوب المحاكمة الموضح سابقاً، حتى يتمكن القاضي الإلكتروني من بسط رقابته وبالتالي يصل إلى حكم يفصل فيه، كما يمكن له أن يستعين بقاض مختص في النزاع المعروض عليه قبل توقيع الجزاء المقرر¹¹، إذ تجدر الإشارة إلى أن عدد الأحكام القضائية الإلكترونية المفصول فيها من قبل هذه المحكمة الإلكترونية بلغ ألف حكم قضائي إلكتروني¹².

ثانياً - التقاضي الإلكتروني في سنغافورة:

يتميز النظام القضائي بالتقاضي على درجتين، يتم الاستعمال لها على نطاق موسع بهما على حد سواء بالمحاكم الأولية والمحكمة العليا، إذ تتميز المحاكم الأولية بموقع أنترنت مفتوح، يعطي لكل مواطن إمكانية الاستفادة منه، كما أن التقاضي بها يمكن أن يتم بواسطة شركات قانونية للمحامين، هذه الأخيرة يقتضي أن تحترم واجباتها اتجاه وزارة العدل فيما يخص اشتراكات التقاضي الإلكتروني، كما تمتع بحدثة وسائلها الإلكترونية في هذا الخصوص، لها أن ترفع الدعاوى بالوكالة عن الأشخاص وكذا ممارسة الطعون إلى المحكمة العليا وفق الآلية الإلكترونية المرسلة إلى المحكمة العليا¹³.

الفرع الثاني: التقاضي الإلكتروني: نماذج أمريكية

يتم الحديث عن استعمال هذه الآلية بكل من الدولتين: البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية الواقعتين في قارة أمريكا، سيتم توضيحها فيما يلي:

أولاً - التقاضي الإلكتروني في البرازيل:

يقتصر استعمال الآلية الإلكترونية للتقاضي في البرازيل على حوادث السير البسيطة، يتم من خلالها تزويد جهاز الحاسوب المحمول الخاص بالقاضي ببرنامج إلكتروني، يعبر عنه بالقاضي الإلكتروني، إذ قام بتصميمه

¹¹ أوتاني صفاء، "المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، عدد 1، سنة 2012، ص 189، 190.

¹² النجار علياء، "التقاضي الإلكتروني"، مقال منشور عبر الأنترنت، (تاريخ آخر دخول: 31-03-2014) :

¹³ الشريعة، حازم محمد، مرجع سابق، ص 153. <http://www.damascusbar.org/Almuntada> ، دون ترقيم للصفحات.

القاضي " فالس فيوروزا" عضو محكمة الاستئناف العليا في ولاية في ولاية "اسيريتوسانتو"، تقوم هذه الآلية بعد وقوع الحادث، إذ يتم انتقال القاضي إلى مكان حدوثه حتى يقوم بمهمة الاستجواب، حينها يصدر البرنامج الواجب التطبيق موضحا النصوص القانونية المسببة له، في حال وجود اختلاف بين البرنامج ورأي القاضي الناظر في الملف، يمكن عدم الأخذ بحكم البرنامج¹⁴.

ثانيا - التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت بداية العمل بآلية لتقاضي الإلكتروني في المحاكم ب أوهايو وكاليفورنيا¹⁵ ثم ما فتأ أن امتد إلى المحاكم الأخرى¹⁶، كان ذلك عند قيام الإدارة بالمحاكم بوضع مشروع المحاكم الإلكترونية ليتم سنة 2003 صدور قانون¹⁷ عن اللجنة الاستشارية لتكنولوجيا المحاكم التابعة للمجلس القضائي لولاية كاليفورنيا، يبين هذا القانون كيفية دفع الرسوم إلكترونيا، فكانت البداية للمحاكم في تسجيل للدعاوى المدنية إلكترونيا والرد عليها بنفس الآلية¹⁸. بعد تمام الحديث عن التقاضي الإلكتروني الغربي الذي أوضح أن الاستعمال لهذه الآلية يختلف بين موسع لها ومقتصر في مجال معين. بقي الحديث عنها في الدول العربية في المطلب الثاني الموالي.

المطلب الثاني: التقاضي الإلكتروني العربي

هذه التسمية نسبة إلى الدول العربية مثل: الإمارات، السعودية وبعض دول المغرب العربي، لذا سيتم تقسيم الدراسة إلى: التقاضي الإلكتروني في شبه الجزيرة العربية وفي المغرب العربي.

¹⁴ النجار علياء، مرجع سابق.

¹⁵ ضرار حسين الدبوبي وماجد صالح الشوابكة، التطبيقات القانونية الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص ص 18، 19.

¹⁶ أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر"، مجلة الشريعة والقانون، عدد 35، ج 3، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، سنة 2020، ص 33، ص 34.

¹⁷ ضرار حسين الدبوبي وماجد صالح الشوابكة، مرجع سابق، نفس الصفحة.

¹⁸ -الشرعة حازم محمد، مرجع سابق، ص ص 132، 133.

الفرع الأول: التقاضي الإلكتروني نماذج في شبه الجزيرة العربية

نسبة إلى موقع كل من دولتي السعودية ودبي، بالتطرق إلى هذه الآلية وتطبيقاتها بهما على النحو التالي:

أولاً- التقاضي الإلكتروني في الإمارات:

بموجب القرار الوزاري رقم 260 لعام 2019 المؤرخ في يوم 2019/03/27 الصادر عن وزير العدل بالإمارات¹⁹، أوضح الطرق الإجرائية للتقاضي الإلكتروني المدني، بدءاً من الإجراءات المتعلقة بقبول الدعوى ثم السير فيها وكذا التبليغ الإلكتروني لها، مبرزاً الوسائل الإلكترونية المتبعة مثل: البريد الإلكتروني، المكالمات المسجلة الصوتية والمرئية، الرسائل النصية الهاتفية²⁰، بحيث تم إنشاء موقع إلكتروني لمحاكم دبي²¹، يتيح لكل متقاضٍ تتبع دعواه بداية من تسجيلها وتسديد المصاريف القضائية إلى غاية الفصل فيها، بالإضافة إلى خدمات النشر الإلكتروني للمحاضر والإعلانات بالمحاكم، هذا يعني أن المتقاضى يحضر فقط موعد الجلسة²² وله القيام بالإجراءات السالفة الذكر دون الحاجة إلى التنقل أمام الجهات القضائية بدرجاتها الثلاث.

ثانياً- التقاضي الإلكتروني في السعودية:

تم استعمال الآلية الإلكترونية على مستوى وزارة العدل بالمملكة من خلال إنشاء موقع لتسجيل عرائض الدعوى الإلكترونية وطلبات التنفيذ الإلكتروني²³، بالإضافة إلى الأمر الملكي رقم : 14388 مؤرخ 1439/03/25هـ الذي تم بموجبه الترخيص للقيام بالتبليغات القضائية عن طريق الآلية الإلكترونية²⁴، بالاعتماد على الأرقام المسجلة لدى الجهات القضائية المختصة وبواسطة البريد الإلكتروني، تجدر الإشارة إلى أن

¹⁹ المحاكمة عن بعد، تنظيم الإدارات العامة، وزارات العدل، قرار وزاري رقم 260، صادر بتاريخ 2019/3/27م، في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية، <https://elaws.moj.gov.ae>
²⁰ محفوظ عبد القادر، "التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 12، عدد 03، سنة 2021، ص ص 979، 980.

²¹ Dubai cour Website، محاكم دبي، تاريخ آخر دخول 2020/08/15، <https://www.dc.gov.ae>

²² محفوظ عبد القادر، مرجع سابق، ص 979.

²³ المملكة العربية السعودية، وزارة العدل، www.moj.gov.sa/ar/sa/courts

²⁴ قسطاس، أمر ملكي الكريم رقم 14388 مؤرخ 1439/03/25هـ، يقضي باعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، <https://qistas.com>ksa>view>

أول محكمة استعملت بها هذه الآلية الإلكترونية هي محكمة جدة، إذ أن هذه المحكمة تستقبل الادعاءات ويتم متابعتها بصفة آلية بالمحكمة²⁵، ليتم العمل بالتقاضي الإلكتروني بعدها في جميع محاكم المملكة.

الفرع الثاني: التقاضي الإلكتروني نماذج في المغرب العربي

نسبة إلى بعض دوله المكونة له مثل: الجزائر، المغرب وتونس، فيما يلي تفصيل ذلك.

أولاً- التقاضي الإلكتروني في الجزائر:

على غرار باقي الدول، فإن الجزائر تبنت تقنية التقاضي الإلكتروني التي تجد مصدرها في التشريع الداخلي والدولي، سيتم التعرض إليه، بالإضافة إلى أولى المحاكمات الداخلية والدولية كما يلي.

1- المصدر القانوني للتقاضي الإلكتروني: الذي ينقسم بدوره إلى مصدر داخلي وآخر دولي، في ما يلي تفصيل ذلك:

أ- المصدر الدولي: تعد الجزائر من الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، إذ يعتبر أول قانون دولي ينص على فكرة التقاضي الإلكتروني بموجب المادة 18 في بندها 18 من خلال عقد جلسة استماع عن طريق الفيديو وفقاً لضرورة المحاكمة وظروفها، خصوصاً تلك المتعلقة بخطر المتهم نفسه، حماية الشهود، بعد المسافة والخطورة التي تعترى ذلك، إذ تنص المادة 16 من هذه الاتفاقية: "عندما يتعين سماع أقوال شخص موجود في إقليم دولة طرف بصفة شاهد أو خبير أمام السلطات القضائية لدولة طرف أخرى ويكون ذلك ممكناً ومتفقاً مع المبادئ الأساسية للقانون الداخلي، يجوز للدولة الطرف الأولى أن تسمح بناء على طلب الدولة الأخرى بعقد جلسة استماع عن طريق الفيديو، إذا لم يكن ممكناً أو مستصوباً مثول الشخص المعني بنفسه في إقليم الدولة الطرف الطالبة، كما يجوز للدول الأطراف أن تتفق على أن تتولى إدارة جلسة الاستماع، سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف الطالبة وأن تحضرها سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف متلقية الطلب²⁶."

²⁵ أوتاني صفاء، مرجع سابق، ص 195.

²⁶ مرسوم رئاسي رقم 02-55، ماضي في 5 فيفري 2002، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000، ج ر ج، عدد 9، مؤرخة في 10 فبراير 2002، ص 61.

ب - التشريع الداخلي: بموجب القانون رقم 15-03 الذي يتعلق بعصنة العدالة²⁷ والأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية²⁸، في ما يلي شرح القانونين.

*- القانون رقم 15-03 المتعلق بعصنة العدالة: الذي أكد فعليا على تبني التقاضي الإلكتروني بدءا من المادة الأولى منه في فقراتها الثلاث من حيث: اعتماد منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، بإرسال الوثائق المحررات القضائية بطريقة إلكترونية واستخدام المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية وكذا²⁹ التبليغ الإلكتروني الموضح أعلاه ، بالإضافة إلى إجراءات الاستجواب والمحاكمة، كلها تهدف إلى حسن سير مرفق القضاء، يمكن أن يتم عن طريق المحادثة المرئية عن بعد في المحكمة الأقرب للشخص المطلوب سماعه إن كان حرا أو عن طريق المؤسسة العقابية مكان تواجد المحبوس وفقا لما تم التطرق إليه في المواد 15، 14 و 16 من نفس القانون والتي تنص على ما يلي:

المادة 14: "إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد".

المادة 15: "يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء ويمكن لجهة الحكم أن تنظر في قضايا الجرح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك".

المادة 16: "يتم الاستجواب أو السماع أو المواجهة باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط، يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك، إذا كان الشخص المسموع محبوسا تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس" ، كل هذه الإجراءات المنصوص عليها تهدف إلى حسن سير مرفق القضاء .

²⁷ قانون رقم 15-03 مؤرخ في أول نوفمبر 2015، يتعلق بعصنة العدالة، ج ر ج، عدد 06، صادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.
²⁸ أمر رقم 15-02 مؤرخ في 23 جويلية 2015، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم للأمر رقم 15-66، ج ر ج، عدد 40، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، ص 28.
²⁹ قانون رقم 15-03 مؤرخ في أول نوفمبر 2015، يتعلق بعصنة العدالة، مرجع سابق، ص 6.

****-الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية:** تم التطرق إلى التقاضي الإلكتروني بموجب المادة 65 مكرر 27 منه³⁰ فيما يخص حماية الشهود دون الإظهار لهويتهم أو حتى شخصهم أو صوتهم وذلك عن طريق المحادثة المرئية، إذ تنص هذه المادة: "يجوز لجهة الحكم تلقائياً أو بطلب من الأطراف سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته...".

2 – بعض المحاكمات الأولى الإلكترونية في الجزائر: أول محاكمة إلكترونية في الجزائر تمت على المستوى الداخلي يوم 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة قسم الجنج، أما المحاكمة الإلكترونية في الجزائر على المستوى الدولي تمت بين مجلس قضاء المسيلة ومجلس نانثير بفرنسا³¹ وكذلك المحاكمة الإلكترونية بين مجلس قضاء سطيف ومحكمة لوريال بفرنسا³².

ثانياً- التقاضي الإلكتروني في المغرب: تم استعمال هذه الآلية على مستوى وزارة العدل³³ من خلال موقعين:

1-الموقع الأول: يعنى بالتنظيم القضائي من حيث تحديده وبيانه وكذا السماح بالدخول إلى أي محكمة تختص بالدعوى.

2 -الموقع الثاني: يسمى مركز تتبع الشكاوى وتحليلها، يمكن للمواطن تقديم شكواه وتظلمه مباشرة إلى وزارة العدل وذلك بإتباع الإجراءات التالية:

أ-الإجراء الأول: يقوم الشاكي بتسجيل شكواه موضحاً فيها بيان هويته بالكامل وموضوع الشكوى المدعمة بالوثائق وأي معلومة مفيدة.

³⁰ أمر رقم 15-02 مؤرخ في 23 جويلية 2015، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155، مرجع سابق، ص 28، 34.

³¹ mjustice.dz, ثانياً: التقاضي الإلكتروني كآلية من آليات عصنة العدالة

<https://courdestf.dz>pdf>1.doc>

³² قضاء سطيف ومحكمة في فرنسا مجلس محاكمة دولية بين مقتطفات من Ennahar TV – youtube
<http://www.ennaharonline.com>

³³ محفوظ عبد القادر، مرجع سابق، ص 980.

ب-الإجراء الثاني: في هذا الإجراء يقوم الشاكي بتأكيد تسجيله لشكواه، يتم ذلك بإشعاره عن طريق بريده الإلكتروني برسالة تتضمن رقم الشكوى والرقم السري الخاص به حتى يستطيع معرفة الإجراءات المتبعة في شكواه. كما اهتم المشرع بالأسلوب الإلكتروني، لينظم من خلاله قانون التبادل الإلكتروني للوثائق الرقمية³⁴، إذ أوضح بموجبه الكيفية التي تتم من خلالها المعاملة الإلكترونية والمستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

ثالثا - التقاضي الإلكتروني في تونس:

اقتصر تنظيم التقاضي الإلكتروني بها على القضايا الجزائية فقط في نصوص خاصة وهي الفصل 49 من القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003³⁵ المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، إذ يمكن لقاضي التحقيق ورئيس المحكمة في الأوضاع الموصوفة بالخطر أن يستجوبا المتهم وكل من يريان فائدة في سماعه، باستعمال وسائل الاتصال المرئية أو المسموعة الملائمة دون الحاجة أو الضرورة إلى حضور المعني بالأمر شخصيا³⁶.

خاتمة

إن التقاضي الإلكتروني رغم ضرورته التي يفرضها الواقع إلا أن استعمالاته تختلف بين الدول حسب ما سبق توضيحه، منها التي عممت استعمالاته على مستوى جميع الجهات القضائية وبمختلف أنواع النزاعات والبعض حصرها على الجانب الجزائي فحسب لخطورته، أما في الجزائر رغم حداثة استخدامها له مقارنة ببعض الدول إلا أنه لا يمكن تجاهل المجهودات المبذولة، سواء كانت قانونية أو تنظيمية من حيث توفير الموارد المالية والبشرية من أجل الاستعمال الدائم لهذه الآلية والتفادي الكلي للنظام الورقي، لذا توصلت إلى مجموعة من التوصيات والنتائج المتمثلة في:

- يتعين مسايرة النظام المعلوماتي للسلطة القضائية لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دوليا والقابلة للتطوير.

³⁴ البوابة القانونية والقضائية لوزارة العدل المغربية، القانون المغربي رقم 05-53، الصادر بموجب الظهير الشريف رقم 07-129-01، المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، الصادر في 2007/10/30،

<https://adala.justice.gov.ma>api>2024/09/05>

³⁵ legislation-securite.tn ، القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003،

<https://legislation-securite.tn>Home>Latest> Laws

- إضافة نافذة على المواقع الإلكترونية للهيئات القضائية، تسهل على المواطن عملية التقاضي الإلكتروني وبشروحات بصيغة Pdf، وأخرى مرئية، حول كيفية استخراج الأحكام، إرسال المستندات،...إلخ.
- العمل على إجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الإلكتروني لكل العاملين في مجال القضاء من قضاة ومحامين وأمناء ضبط وفنيين لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية العلمية من جهة وتحقيق حماية أكبر للدعوى الإلكترونية من خطر الاختراق حفاظا على سرية المعلومات والمعاملات القضائية.
- تعديل قانون العقوبات بتشديد العقاب على الجرائم الإلكترونية الواقعة في مجال التقاضي الإلكتروني لتحقيق حماية جنائية أكبر.
- وضع دورات تكوينية مفتوحة من أجل الشرح المفصل لأدلة الإثبات الإلكترونية على اختلافها.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التقاضي الإلكتروني من أجل الأخذ بخبراتها في مواجهة الصعوبات وإيجاد الحلول الفورية المفترضة التي يكفلها هذا النظام التقاضي الإلكتروني الحديث.
- ضرورة إنشاء منصة لتسجيل الدعوى المدنية مباشرة من طرف الخصوم أو ممثليهم أو محاميهم دون الحاجة إلى الماسح الضوئي للوثائق الورقية أو نسخ الوثائق الورقية بصيغة Pdf.
- ضرورة إنشاء منصات التسجيل للدعوى أو الشكاوى تحتوي على الطلبات أو الدفاع أو الدفع مع العمل بالبصمة أو الإمضاء الإلكتروني مرفق ببطاقة الهوية الرقمية.
- ضرورة ضمان التواصل الإلكتروني سواء عن طريق الرسالة القصيرة أو البريد الإلكتروني حول مآل القضية والوثائق المودعة وآجال الرد.
- إنشاء دمغة إلكترونية خاصة بالمحامي لضمان دوام فوائد دمغة المحاماة.
- ضرورة الحرص على ضمان دفع رسوم التسجيل من خلال بطاقات الدفع الإلكترونية المعمول بها على مستوى منصة التسجيل مباشرة دون اللجوء إلى مراكز البريد.
- ضمان المحاكمة الإلكترونية في المواد الجزائية بالعمل على تفادي الانقطاع للإنترنت والاتصال أثناءها.
- ضرورة الدراسة الدائمة حول التقدم الحاصل في الاستعمال للتقاضي الإلكتروني حتى يتم الوقوف على المشاكل وإيجاد حلول لها لضمان الاستمرارية في تطبيقها والعمل على الاستفادة من مزاياها.